

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير بعنوان

انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية : تقييم اقتصادي

Jordan's Accession to the World Trade Organization (WTO): Economic Assessment

مقدم من الطالب : إبراهيم حسين العمري

(2009310009)

بإشراف الأستاذ الدكتور : أحمد إبراهيم ملاوي

الفصل الدراسي الاول

2013-2012

لجنـــــة المناقشـــــة

انضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية : تقييم اقتصادي

إعـــــداد الطالب

ابراهيم حسين ابراهيم العمري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافـــــق عـلـيـهـــا

أ.د. احمد ابراهيم ملاوي .... مشرفاً رئيساً

أستاذ/ اقتصاد قياسي/ جامعة اليرموك

د. احمد ذياب الأحمد .... عضـــــواً

أستاذ مشارك/ اقتصاديات عمل / جامعة اليرموك

د. سعود موسى الطيب .... عضـــــواً

أستاذ مشارك/ اقتصاد/ جامعة مؤتة

تاريخ مناقشة الرسالة

20 /12/ 2012م

الإهداء

إلى والداي العزيزان اطال الله في عمرهما

الى زوجتي الغالية

الى اشقائي الاعزاء

اهدي هذا الجهد

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني ووفقني على إتمام هذا العمل فهو خير معين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى الاستاذ الدكتور احمد ملاوي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وحرصه الكبير على إتمامها فقد كان موجهاً ومعلماً وناصحاً، فله كل التقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى الدكتور احمد ذياب الأحمد والدكتور سعود موسى الطيب الذين تحملوا عناء قراءة هذه الرسالة ومراجعتها وتصويبها.

وشكر خاص لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك .

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى كل من وقف إلى جانبي وساعدني على إتمام هذه الرسالة.

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى استقصاء اثر انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية على كل مــن الميزان التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن خلال الفترة الواقعة ما بــين 1990-2011، وبعد القيام ببعض الاختبارات اللازمة كاختبار ديكي فولر(Dickey-fuller) لسكون السلاسل الزمنيــة واختبار التكامل المشترك (Co-integration Test) لمعرفة العلاقة التكاملية للمتغيرات، تم اســتخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) للوصول الى هدف الدراسة. وقد اشــارت نتــائج الدراســة أن لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية أثرا ايجابيا على الميزان التجاري وأثرا سلبيا على الاستثمار الاجنبي المباشر. وقد أوصت الدراسة بدعم الصادرات الاردنية والتــرويج لهــا لتحســين الميــزان التجاري، ودعم سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر وتوفير مناخ ملائم لهذه الاستثمارات لجذب عــدد كافي من الاستثمارات الى الاردن.

الفصل الأول

المقدمة

الفصل الأول

المقدمة

1 - المقدمة :

جاء إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، في عام (1995) كنتيجة هامة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية لتصبح المنظمة العالمية المسئولة عن النظام التجاري العالمي، حيث تم التوصل في هذه المنظمة إلى مجموعة من الاتفاقيات في مجالات تجارة السلع والخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، مما أدى إلى زيادة درجة تحرير التجارة الدولية مع إرساء قواعد المنافسة العادلة.

وحيث أن طلبات الانضمام إلى هذه المنظمة قد توالت سواءً من الدول العربية أو الدول غير العربية، فإنه من المتوقع أن يؤدي هذا الانضمام إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية نظرا لحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول وكذلك خلق فرص عمل جديدة من شأنها تخفيف معدلات البطالة، كما أنه قد يساعد على إيجاد منافذ لتصريف السلع والمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، ويسهل استيراد السلع والمنتجات الأجنبية من الأسواق الخارجية وخاصة أنه من غير الممكن لأي دولة أن تكتفي ذاتيا لدرجة أن تستغني عن بقية دول العالم حيث بلغت تجارة الدول المنضوية تحت لواء هذه المنظمة حوالي (90%) من مجموع التجارة العالمية.

وفيما يتعلق بالأردن، فقد أصبحت عضوا فاعلا في هذه المنظمة عام (2000)، حيث سعى الأردن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية منذ عام (1996) عندما عقد الأردن جولة أولية للمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية ذكر فيها الوضع الاقتصادي والتجاري للأردن، وتبعها بجولة رسمية عام (1997)، وتم الإعلان رسميا عن انضمام الأردن في أواخر عام (1999) وتم التصديق على انضمام

الأردن عام (2000) لتصبح الأردن إحدى دول أعضاء منظمة التجارة العالمية وذلك بهدف الحصول على المكاسب الاقتصادية والتجارية المتوقعة من الانضمام إلى هذه المنظمة.

2- مشكلة الدراسة :

توقع الأردن نتيجة انضمامه لمنظمة التجارة العالمية تحسين الوضع الاقتصادي، مـــن خـــلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة نؤدي الى تخفيف نسبة البطالة، وفتح أبواب التصدير للمنتجات المحلية، لتحسين الميزان التجاري الأردني، لذلك كان لا بـــد مـــن إجـــراء تقيـــيم اقتصادي للتعرف على الأثر الذي تركه الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الوضـــع الاقتصـــادي الأردني، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

هل يوجد أثر لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الوضع الاقتصادي في الأردن ؟

3- هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى إجراء تقييم اقتصادي لانضـــمام الأردن إلـــى منظمـــة التجارة العالمية خلال الفترة من (1990) إلى (2011)، وسيتم إجراء هذا التقييم من خلال استقصـــاء اثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على كل من الميزان التجاري الأردني والاستثمار الأجنبي المباشر.

4- فرضيات الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على اختبار الفرضيتين التاليتين :

يوجد أثر إيجابي لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الميزان التجاري الأردني.

يوجد أثر إيجابي لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول أحد المواضيع الهامة في الاقتصاد، حيث تتناول أثـــر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الوضع الاقتصادي الأردنـــي خـــلال الفتـــرة (1990-2011)، وخاصة أن ثمة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين حول مدى استفادة اقتصاديات الدول النامية مـــن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توفير بعض الحقائق لمتخذي القرار فـــي الأردن لكـــي تكـــون قراراتهم مبنية على أرقام ووقائع لتجنب اتخاذ قرارات خاطئة، أما في الجانب النظري فتكمن أهميـــة هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية في مثل هذا النوع من الدراسات نظرا لندرة مثل هذا النوع مـــن الدراسات في الوطن العربي حيث أنه لا يوجد دراسات قياسية سابقة تعرضت لنفس الموضـــوع فـــي الاقتصاد الأردني حسب علم الباحث.

6- تسلسل الدراسة :

بعد المقدمة تعرض الدراسة في الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، ثم يتنـــاول الفصل الثالث واقع حال الميزان التجاري الأردني والاستثمار الأجنبي المباشـــر فـــي الأردن، ويقـــدم الفصل الرابع تحليلا قياسيا لاستقصاء اثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالميـــة علـــى كـــل مـــن الميزان التجاري الأردني والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وفي الفصل الخامس الذي يحتـــوي على تلخيص أهم النتائج والتوصيات لهذه الدراسة.

7- مصادر المعلومات :

تعتمد هذه الدراسة على جمع المعلومات من المصادر الرسـمية داخـل المملكـة الأردنيـة الهاشمية، كالبنك المركزي، دائرة الإحصاءات العامة، وزارة التجارة والصناعة، ومؤسسـة تشـجيع الاستثمار، ومن الخارج تم الاعتماد على البنك الدولي كمصدر للمعلومات الإحصائية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

والدراسات السابقة

الإطار النظري والدراسات السابقة :

أولا) الإطار النظري للدراسة:

1- مقدمة:

يعتبر مصطلح التجارة الخارجية قديم النشأة، حيث أنه ظهر في منتصف القرن الثامن عشر بعد الثورة الصناعية التي أدت الى زيادة الطلب على المواد الأولية اللازمة لصناعة منتجاتها من دول أخرى، فكانت البداية لمفهوم التجارة الخارجية، وتطورت التجارة الخارجية فيما بعد بشكل سريع نتيجة ظهور وسائل النقل وما تبعها من تطور للتكنولوجيا جعل من العالم سوقا واحدة، فظهرت منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995 وذلك لإدارة وتنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء (السيريتي، 2009).

وتعد التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدارسة الصفقات التجارية عبر الحدود الجغرافية للدولة مما يؤدي إلى فتح الأسواق المحلية أمام البضائع الداخلة والخارجة.

وحيث أنه يظهر ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي الذي يسمح للدول من الاستفادة من تجارتها الخارجية، من خلال تصدير الفائض من منتجاتها، واستيراد المنتجات التي تحتاجها، كما ويسمح أيضا بتحرك رؤوس الأموال بحرية بين الدول متمثلة في الاستثمارات الأجنبية.

ويعتبر تحسين وضع الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر من المؤشرات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في تحسين الوضع الاقتصادي لأي دولة، فتحرير التجارة يساعد على الاستخدام الأكفأ للموارد من خلال تخفيض معوقات حرية التجارة كما أنه يؤدي لزيادة استقطاب الاستثمار

الأجنبي المباشر، لان حجم ونوعية هذا الاستثمار يعتمد على السياسة التجارية والاستثمارية المتبعة في هذه الدول.

وتشير نظريات التجارة الدولية إلى ضرورة انخراط الدول في التجارة الدولية، حيث يرى (Grimwade, 2000) أن التجارة بين الدول ليست مجرد عملية نتيجتها ربح دولة وخسارة أخرى، وإنما هناك منفعة أكيدة من التجارة بين الدول تعود إلى إمكانية كل الدول للاستفادة من سلع متعددة بتكلفة أقل.

ويرى (El-Agraa, 1989) أن نظريات الاقتصاد الدولي توضح كيفية تحقيق المنفعة من التجارة الدولية لجميع الدول، سواء كانت كبيرة أو صغيرة عن طريق تصدير السلع التي تملك أسعار عالمية مرتفعة، واستيراد السلع التي تقدم بأسعار عالمية منخفضة، حيث تقوم نظريات التجارة الدولية على ميزة الاختلاف بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية للدول.

2- منظمة التجارة العالمية (WTO):

تأسست منظمة التجارة العالمية (WTO) عام 1994 وباشرت العمل في بداية عام 1995، واتخذت جنيف مقرا لها لتحل محل الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة الجات (GATT) التي بدأت عام 1947، وتعتبر منظمة (WTO) بمثابة الإطار المؤسسي المشترك للعلاقات التجارية بين أعضاء المنظمة.

وتهدف المنظمة إلى تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء عن طريق عدم التحيز لدولة معينة، وعدم التمييز بين السلع المحلية والمستوردة، ومنع فرض القيود الكمية على تجارة الدول الأعضاء ، وضمان تحقيق المنافسة العادلة بين الدول الأعضاء.

وتتلخص مهام منظمة التجارة العالمية (الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية) كما يلي:

1- تشكيل تكامل اقتصادي بين المؤسسات التجارية العالمية لإدارة العمليات التجارية.

2- الحرص على تطبيق بنود اتفاقيات التجارة العالمية المتفق عليه بين الدول الأعضاء.

3- فض النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.

4- الإشراف على العمليات التجارية للدول الأعضاء .

5- تشكيل مركز للدول الأعضاء لمناقشة المشاكل التجارية التي قد تنشأ مستقبلا بين الدول الأعضاء.

3- مفهوم التجارة الخارجية :

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل : أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات ومستوردات (حسين، 1996). كما وعرفت التجارة الخارجية أيضا باعتبارها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة (عبد العظيم، 1996) ويرى البعض بأن هناك تعريفا شاملا للتجارة الخارجية يتمثل في حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال (داود وآخرون، 2002). وبذلك يكون هذا التعريف قد أدخل مفهوم الاستثمار إلى مكونات التجارة الخارجية من خلال حركة رؤوس الأموال.

4- نظريات التجارة الخارجية

تشير أدبيات النظرية الاقتصادية إلى وجود نظريات أساسية تساعد في تحديد أنماط التجارة بين الدول، وتمكّن الدول من تحديد السلع التي تصدرها والسلع التي تستوردها، وتشمل هذه النظريات كل من النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية، النظرية الحديثة، النظرية التكنولوجية ونظرية التنوع وذلك كما يلي:

أولا : النظرية الكلاسيكية :

يعتبر سميث وريكاردو من أهم روادها، حيث تقوم هذه النظرية على فرضيتن أساسيتين هما (عز العرب، 1987):

1 - إن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة أو العائد بالنسبة للتكاليف، لذلك فإن نسبة التكاليف بين سلعتين سوف تكون ثابتة بغض النظر عن حجم الإنتاج.

2 - العمل أساس القيمة، فقد بنا الكلاسيك تحليلهم على افتراض أساسي هو أن العمل يمثل الأساس في تحديد قيمة أي سلعة أو منتج، أو بمعنى آخر إن أسعار أي منتج تتحدد بمضمونها من كمية العمل المبذولة فيها.

وتتمحور تحليلات الكلاسيكيين حول نظريتين أساسيتين هما نظرية الميزة المطلقة لسميث ونظرية الميزة النسبية لريكاردو وذلك كما يلي:

أولا) نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث) : فقد برز قانون الميزة المطلقة لأول مرة كأساس لشرح التبادل التجاري عام (1776) من قبل آدم سميث وذلك في كتابه (ثروة الأمم)، حيث هاجم سميث التجاريين وتحليلهم الخاص بالتجارة الخارجية، والقائم على أساس أن الغرض الأساسي من

التصدير هو الحصول على أكبر قدر من الثروة، و ركّز (سميث) في تحليليه على بيان أهمية التجارة وكيف أنه ينبغي على كل دولة أن تقوم بالتخصص السلعي في إنتاج عدد محدد من المنتجات وتبادل ذلك مع غيرها من الدول التي قد لا يتوفر لها الميزة في إنتاجها والتخصص فيها (يونس، 1986). وهذا التخصص سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي، والتي تتقاسم عوائده كل الدول المشتركة فيه، لذلك ليس من الضروري أن تستفيد الدولة على حساب الآخرين، وفقا لمفهوم التجاريين، ولكن يمكن لكل الدول أن تتقاسم عوائده سويا، فإجمالي الإنتاج العالمي لكل سلعة يزداد نتيجة إتباع التخصص في الإنتاج وعن طريق تسهيل انتقال العمل بين الصناعات المختلفة.

ثانيا) نظرية الميزة النسبية (ريكاردو): وتنص على أن كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا بالمقارنة مع غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية (يونس، 1986). وبذلك فان التجارة الخارجية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول، أما إذا تساوت التكاليف النسبية لإنتاج السلع في الدول فلن تكون هناك فائدة من التخصص وقيام التجارة بينها.

ثالثا : النظرية النيوكلاسيكية

حيث جاءت هذه النظرية بعد محاولات من الاقتصاديين لإيجاد فرضيات أكثر واقعية من تلك التي أوجدها الكلاسيكيون على أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد وافتراض ثبات التكاليف، فأوجدوا ما يسمى بفرضية تزايد التكاليف أو النظرية النيوكلاسيكية وارتكزت هذه النظرية على ثلاث ركائز أساسية هي (عوض، 1995):-

1 – مفهوم الفرصة الضائعة وأثر التحول من إنتاج سلعة إلى أخرى على ارتفاع التكاليف.

2 – منحنيات السواء الإجمالية أو الكلية.

3 – كيفية تحقيق التوازن العام.

رابعا : النظرية الحديثة (هكشر -أولين) :

لقد جاءت نظرية (هكشر–أولين)، للاقتصادي السويدي هكشر (Heckscher) وتلميذه أولين (Ohlin)، لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، حيث بدأ (أولين) من نقطة مفادها أن التبادل والتجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتبادل والتجارة الداخلية، وقد توصلا إلى نتيجة أساسها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول (داود وآخرون، 2002)، فقد لاحظ هكشر أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج، وهذه الاختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية ينتج عنها اختلافات في الوفرة النسبية لهذه العوامل.

خامسا : النظرية التكنولوجية :

جاءت هذه النظرية نظرا للأهمية التي تلعبها التكنولوجيا في النشاطات الاقتصادية، حيث دخلت التكنولوجيا في عملية الإنتاج وطورت حركة التجارة الخارجية، فكان لها تأثير واضح على التجارة الخارجية، وتمثل هذا الأثر كعامل محدد للميزة النسبية في العديد من السلع، وبصفة خاصة المنتجات الصناعية مما أدى إلى تميز دول معينة بميزة إنتاج هذه السلع بميزة نسبية أعلى من غيرها من الدول، وانتقال هذه السلع عبر العالم في مراحل أخرى متطورة فيما بعد (Root, 1994)، ولقد تركزت جهود النظرية التكنولوجية في شرح وتحليل وتفسير هذه الظاهرة وأثرها على هيكل التجارة وكيفية توزيعها بين الدول المختلفة.

سادسا : نظرية التنوع :

لقد اعتمدت نظرية التنوع بصفة أساسية على تأثيرات الدخل على حجم التجارة الخارجية، حيث أن ارتفاع مستويات الدخول يعني أن المشترين في أي دولة سيكونون قادرين على شراء نوعيات مختلفة من السلع، لها من الخصائص المختلفة التي تحقق بعض الأغراض التي يرى المستهلكون ضرورة توافرها (حشيش وشهاب، 2003)، لذلك فإن المستوردات سوف تزداد بازدياد الطلب على هذه الخصائص من السلع المختلفة كلما ارتفعت مستويات الدخول.

5- أهمية التجارة الخارجية:

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أن معظم الدول تعتمد عليها لتوفير النقص في المواد والمنتجات التي لا تستطيع إنتاجها بشكل منفرد، كما وإنها تساهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع وتعود هذه الأهمية إلى ما يلي :

1 - ندرة الموارد التي تستخدم في عملية الإنتاج، مما يعني عدم اكتفاء الدولة ذاتيا لدرجة الاستغناء عن بقية دول العالم.

2 - اختلاف تكاليف الإنتاج من دولة إلى أخرى.

ويرى عبد الرزاق (2010) أن أهمية التجارة الخارجية تكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تنمية الصادرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

6- الاستثمار الأجنبي المباشر :

ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذا السياق على انه انتقال رؤوس الأموال عبر الدول بهدف تحقيق الربح، على أن يكون للمستثمر الحق في إدارة المشروع أو ملكية المشروع (Kojima, 1978).

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود نظريات عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها النظرية التقليدية والنظرية الحديثة وذلك كما يلي (الزهراني، 2004) :

أولا) النظرية التقليدية :

قامت هذه النظرية على أساس أن الاستثمارات الأجنبية لها منافع عديدة، ولكن هذه المنافع لا يستفيد منها البلد المضيف للاستثمار بالشكل الأمثل حيث ترتكز فرضيات هذه النظرية على ما يلي :

1 - إن الأرباح التي يحققها المستثمر سيعود بها إلى بلده، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدولة المضيفة من هذه الأرباح.

2 - إن المستثمرين يستقدمون تقنيات جديدة قد لا تتوافق واقتصاديات الدولة المضيفة.

3 - تأثير الشركات الاستثمارية على العوامل السياسية والاقتصادية للبلد المضيف.

ثانيا) النظرية الحديثة:

تقوم هذه النظرية على أساس أن جميع الأطراف يمكن أن تحقق منفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فانه يمكن للمستثمر والبلد المضيف أن يستفيد عن طريق أهداف يحددها كل طرف لأسباب معينة منها:

1 – زيادة الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المالية والبشرية وغيرها.

2 - فتح أبواب التصدير للبلد المضيف مع دولة المستثمر.

3 - نقل التكنولوجيا في عمليات الإنتاج للبلد المضيف.

4 - تحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيف.

ولغرض إجراء هذه الدراسة، سيتم الاعتماد على مؤشرين اقتصاديين هما الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك كما يلي :

أ – **الميزان التجاري** :

ويعرف الميزان التجاري على انه صافي الصادرات، ويعتبر أحد مكونات ميزان المدفوعات، وهو مؤشر اقتصادي يقيس الفرق بين الصادرات والمستوردات لأي دولة، ويحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة المستوردات، والعكس في حالة العجز في الميزان التجاري.

ب – **الاستثمار الأجنبي المباشر** :

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صندوق النقد الدولي على انه الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر. ويشار إلى الكيان المقيم (المستثمر المباشر)، والى المؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر). وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملات المبدئية أو الأصلية التي تؤدي

إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات في ما بين المؤسسات المنتسبة، سواء أكانت مساهمة أو غير مساهمة.

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية إلى ارتفاع المديونية الخارجية للدول العربية، مما يؤدى الى قلة الموارد المالية لدعم الاستثمار، مما يحفز تلك الدول إلى استقطاب استثمارات أجنبية لتعزيز الإنتاج المحلي وقدرة هذه الدول على الانخراط في الاقتصاد العالمي(الكفري، 2010)

ثانيا: الدراسات السابقة :

هنالك دراسات عديدة في دول كثيرة تعرضت للآثار الاقتصادية المترتبة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث استخدمت هذه الدراسات مقاييس مختلفة لقياس تلك الآثار، منها نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة ومؤشر الميزة النسبية ونموذج حساب التوازن العام.

كما تعرضت تلك الدراسات لموضوع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الوضع الاقتصادي بشكل مفصل من خلال دراسة المتغيرات كل على حده، فمنها ما تناول أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الميزان التجاري، حيث جاءت دراسة (Paulino and Thirlwall, 2004) لتبين تأثيرات تحرير التجارة على نمو الصادرات والمستوردات وعلى الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الدول النامية، وقد استخدم في هذه الدراسة النموذج التالي:

$$\frac{TB}{GDP} \text{ and } \frac{BP}{GDP} = C_1 + C_2\big((TB \text{ or } BP)\big)_{t-1} + C_3\,(W) + C_4\,(Y) + C_5\,(P) + C_6\,(d_x) + C_7\,(d_m) + C_8\,(TOT) + C_9\,(lib) + C_{10}\,(liby)$$

TB: الميزان التجاري للدولة.

GDP: الناتج الإجمالي المحلي.

BP : ميزان المدفوعات.

W : معدل نمو الدخل العالمي.

Y : معدل نمو الدخل المحلي.

P : سعر الصرف الحقيقي.

d_x : رسوم التصدير.

d_m : رسوم الاستيراد.

TOT : المعدلات الاسمية للتبادل التجاري.

lib : متغير وهمي يشير إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

$liby$: التفاعل بين تحرير التجارة ونمو الدخل.

وخلصت الدراسة إلى وجود أثر لتحرير التجارة على نمو الصادرات، ولكن كان هذا الأثر أكبر على نمو المستوردات مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات لهذه الدول لدرجة أنه من الممكن أيضا أن يحد من نمو الناتج المحلي ومستويات المعيشة في تلك الدول.

أما دراسة (Hanh, 2011) التي تناولت أثر انضمام فيتنام لمنظمة التجارة العالمية على الميزان التجاري الفيتنامي خلال الفترة (1990-2008)، حيث استخدم الباحث نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة من خلال استخدام بيانات تغطي (17) شريك تجاري لفيتنام في التجارة الثنائية. ووجد

الباحث أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية له تأثير كبير على زيادة حجم المستوردات، ولم يكن هناك أي تأثير على زيادة حجم الصادرات، مما يعني حدوث تدهور في الميزان التجاري.

بينما وجد كل من (Debees and Guenthner, 2005) في دراسة تناولت أثر انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية على الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2004) أن الانضمام من شأنه أن يحول العجز في الميزان التجاري المصري إلى فائض بالنسبة للمنتجات الزراعية وذلك من خلال استخدام نموذج الميزة النسبية، استخدم الباحثان طريقتين لقياس اثر الانضمام لمنظمة التجارة والفرص المتاحة أمام السلع الزراعية هما :

أولا) قياس أثر الانضمام باستخدام مؤشر الميزة النسبية (RAI) :

$$RAI = \frac{countrys\ export\ value\ from\ good\ A \big/ countrys\ total\ export\ value}{global\ exports\ value\ of\ good\ A \big/ total\ global\ exports\ value}$$

ثانيا) باستخدام النموذج التالي :

$$Q = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + D + r$$

حيث أن :

Q : كمية السلع من الصادرات أو المستوردات.

X_1 : أسعار السلع من الصادرات أو المستوردات.

X_2 : عدد السكان في مصر أو أمريكا.

X_3 : إجمالي الدخل المحلي في مصر أو أمريكا.

X_4 : سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار.

D : متغير وهمي يصف اثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

r : حد الخطأ العشوائي.

وجاءت دراسة (Zhang، 2004) لتتناول أثر تخفيض التعريفات والحواجز الجمركية على الاقتصاد الصيني بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وباستخدام نموذج حساب التوازن العام (CGE) وجد الباحث أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي وارتفاع نسبة البطالة بشكل قليل جدا، أما مستوى الأسعار فانه ينخفض بنسبة مئوية قليلة، كما أن هذا الانضمام يؤدي إلى ارتفاع حجم المستوردات بنسبة اقل من نسبة ارتفاع الصادرات مما يؤدي إلى زيادة فائض الميزان التجاري.

أما فيما يتعلق بموضوع اثر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وآثاره على الاستثمار الأجنبي المباشر فقد جاءت دراسة (Walmsley & et al..،2006) التي تناولت أثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، فوجدت أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المتوقع بحلول عام (2020) أن تتضاعف الملكية الأجنبية للأصول الصينية.

كما جاءت دراسة كل من (Rutherford & Tarr ،2010) بهدف استقصاء أثر انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات وتوصل الباحثان

إلى أن معظم مناطق روسيا تحقق منافع كبيرة من تخفيض الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وفيما يتعلق بالأردن جاءت دراسة (Nawafleh, 2011) لإيجاد العلاقة بين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصل إلى أن الأردن قد نجح في استقطاب استثمارات أجنبية بعد انضمامه لمنظمة التجارة العالمية، وذلك بسبب تسهيل حرية انتقال رؤوس الأموال. وفيما يتعلق بأثر الانضمام على الصادرات والمستوردات فقد وجد كل من (Grening and Busse, 2011) أن انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية يؤدي إلى ارتفاع حجم المستوردات، ولا يوجد له أي أثر إحصائي على حجم الصادرات.

وفي دراسة (الفواز وآخرون ، 2006) تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لقياس أثر الانفتاح الاقتصادي والتضخم وعجز الموازنة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وتبين من هذه الدراسة وجود اثر إيجابي للانفتاح الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم يجد الباحثون أي تأثير للتضخم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، بينما كان اثر عجز الموازنة العامة على الاستثمارات الأجنبية سلبيا.

الفصل الثالث

تحليل وصفي للميزان التجاري

والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

وانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية

الفصل الثالث

التحليل الوصفي

1- تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى دراسة واقع حال الميزان التجاري الأردني والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية خلال فترة الدراسة (1990-2011)، حيث أن الأردن شهد تغيرات عديدة محليا وإقليميا كان لها أثار كبيرة على الاقتصاد الأردني.

2- الاقتصاد الأردني:

يعتبر الأردن من الدول النامية التي تعاني من شح الموارد الاقتصادية، مما دفع بالأردن للاعتماد على العالم الخارجي وخاصة في مجال المستوردات والاستثمارات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك فان عدم الاستقرار السياسي الذي أحاط بالمنطقة كان له أثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد الأردني فقد أدت الحروب المتوالية في المنطقة أعوام (1948، 1967، 1968، 1970، 1973) وحروب الخليج الأولى والثانية إلى إحداث أثارا سلبية على الاقتصاد الأردني، أدت إلى أحداث انكماش في الاقتصاد الأردني. وتوقع الكثير من صناع القرار أن اتفاقية السلام مع إسرائيل ستؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي في الأردن إلا أن هذه الاتفاقية لم تحقق المطلوب منها في الأجل القصير(عوض ،1995) ، وأدت الحرب العراقية الأمريكية عام 2003 إلى إحداث تأثير سلبي على الاقتصاد الأردني وخاصة قطاع المحروقات. كما كان للازمة المالية التي أثرت على العالم اجمع اثر سيئا على الاقتصاد الأردني. حيث تأثر الاقتصاد الأردني كما جاء بالتقرير السنوي للبنك المركزي عام 2011

بالتغيرات الإقليمية والسياسية التي حدثت بالمنطقة العربية والأزمات المالية العالمية وخاصة التي حدثت في دول الاتحاد الأوروبي وارتفاع الأسعار العالمية وخاصة أسعار المحروقات.

3- التجارة الخارجية في الأردن:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في الاقتصاد الأردني من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال استيراد السلع الأساسية من المواد الاستهلاكية والرأسمالية والمواد الخام عن طريق استيرادها وتصدير جزء من الإنتاج الأردني للعالم الخارجي عن طريق.

وقد انتهج الأردن سياسة الانفتاح الاقتصادي كسياسة تجارية للتعامل مع دول العالم من خلال الانضمام إلى المنظمات العالمية كمنظمة التجارة العالمية وغيرها، ومن خلال عقد كثير من الاتفاقيات التجارية الدولية، مما ساعد على فتح الأبواب أمام الصادرات الأردنية إلى أسواق (150) دولة عربية وأجنبية (وزارة التجارة والصناعة)، وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتشريعات التجارية التي فرضتها المنظمة لغايات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في تكوين بيئة استثمارية ملائمة في الأردن.

ولأغراض إجراء تقييم اقتصادي في هذه الدراسة تم استخدام مؤشرين اقتصاديين هما الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وسيتم تتبع التطورات لهذين المتغيرين والمتغيرات التابعة لهما بالتفصيل كما يلي:

اولا: الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري الأردني عجزا بلغ (1072) مليون دينار في عام 1990 ليرتفع العجز في الميزان التجاري إلى (1913) مليون دينار عام 2000 وهو العام الذي انضمت به الأردن رسميا لمنظمة التجارة العالمية، ليواصل العجز في الميزان التجاري ارتفاعه ليصل في عام 2004 إلى (3046) مليون دينار كما يبين الجدول (3-1) ويعود هذا الارتفاع الواضح في عجز الميزان التجاري إلى الضغوطات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية على الأردن لتطبيق الشروط اللازمة للانضمام إلى هذه المنظمة كخفض للتعريفات الجمركية على البضائع، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المستوردات مقارنة مع الصادرات الأردنية وهذا بدوره أدى إلى زيادة عجز الميزان التجاري الأردني وبشكل واضح بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وواصل عجز الميزان التجاري الأردني الارتفاع حيث بلغ عام 2011 (7756-) مليون دينار وذلك نتيجة لارتفاع مستوردات الأردن من المحروقات، حيث بلغ معدل النمو السنوي لعجز الميزان التجاري الأردني (0.09%) خلال الفترة (1990-2011).

أما فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي فانه يظهر من الجدول (3-1) أن الناتج المحلي الإجمالي تزايد بشكل مستمر خلال الفترة (1990-2011)، حيث بلغ (2760) مليون دينار عام

1990 ليرتفع إلى (5998) عام 2000، وواصل الارتفاع ليبلغ عام 2011 (20476) مليون دينـــار

وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.09%) خلال الفترة (1990-2011).

جدول (3-1)

تطور الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار وسعر الصرف خلال الفترة (1990-2011)

السنة	الميزان التجاري (بالمليون دينار) البنك المركزي	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار) البنك المركزي	الاستهلاك (بالمليون دينار) البنك المركزي	الاستثمار المحلي (بالمليون دينار) البنك المركزي	سعر الصرف الحقيقي تم حسابه من قبل الباحث
1990	-1072	2760	2732	31	1.46
1991	-9397	2958	2884	45	1.43
1992	-1385	3611	3556	64	1.09
1993	-1588	3885	3651	78	1.46
1994	-1367	4359	3921	116	1.47
1995	-1349	4714	4157	104	1.47
1996	-1755	4912	4655	64	1.42
1997	-1606	5137	4959	56	1.42
1998	-1436	5609	5478	51	1.42
1999	-1336	5778	5564	85	1.42
2000	-1912	5998	6232	76	1.49
2001	-1826	6363	6615	79	1.49
2002	-1635	6794	6732	69	1.49
2003	-1887	7228	7237	70	1.49
2004	-3046	8090	8322	70	1.49
2005	-4389	8925	9581	71	1.49
2006	-4497	10675	11696	113	1.42
2007	-5658	12131	13476	89	1.42
2008	-6427	15593	16180	95	1.28
2009	-5581	16912	18456	72	1.28
2010	-6096	18762	20190	78	1.28
2011	-7755	20476	22478	80	1.21

ويبين الجدول (3-1) أن الاستهلاك في الأردن يتزايد بشكل مستمر ويعود هذا التزايـــد إلـــى

النمو السكاني في الأردن فقد بلغ الاستهلاك الكلي في الأردن عـــام 1990 (2732) مليـــون دينـــار

مايشكل 98% من الناتج المحلي الإجمالي ، ليرتفع إلى (6232) عام 2000 ويواصل الارتفاع لبلـــغ عام 2011 (22478) مليون دينار ليشكل 1.1 من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معـــدل النمـــو السنوي للاستهلاك 0.10% خلال الفترة (1990-2011).

أما فيما يتعلق بالاستثمار المحلي فالجدول (3-1) يبين أن الاستثمار المحلي في الأردن كـــان متذبذبا حيث انه بلغ (31) مليون دينار عام 1990 ليرتفع بشكل واضـــح عـــام 1994 إلـــى (116) مليون دينار، ويعود هذا الارتفاع في الاستثمار إلى عودة المغتربين الأردنيين بعد حرب الخليج الثانية 1991 واستخدام مدخراتهم كاستثمارات محلية في الأردن، ثم عادت هـــذه الاســـتثمارات للانخفـــاض لتصل عام 1998 (51) مليون دينار ثم بدأت بالارتفاع مرة أخرى لتصـــل عـــام 2001 إلـــى (79) مليون دينار بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، لترتفع بشكل ملحوظ إلى (113) مليون دينار عام 2006 ويعود الارتفاع الكبير للاستثمارات المحلية عام 2006 إلى انتقال جزء كبير من المســـتثمرين الأردنيين في الخارج إلى الاستثمار في الأردن بعد الحرب العراقية- الأمريكية عام 2003، ثم عادت هذه الاستثمارات للانخفاض من جديد لتصل عام 2011 (80) مليون دينار ويعـــود هـــذا الانخفـــاض للخسائر المالية التي سببتها الأزمة العالمية عام 2008، وبلغ معدل النمـــو الســـنوي للاســـتثمار 4% خلال الفترة (1990-2011).

أما فيما يتعلق بسعر الصرف الحقيقي فان البنك المركزي الأردني يتبع سياسة سعر الصــرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي ويبين الجدول (3-1) أن سعر الصرف الحقيقي تراجع بمعدل سـنوي 0.009% خلال الفترة (1990-2011) حيث انه ارتفع من (1.46) عام 1990 ليصل إلى (1.49) عام 2000، ثم بدأ بالانخفاض ليصل إلى (1.21) عام 2011.

ثانيا : الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن :

تزايد اهتمام الدول النامية بموضوع التنمية الاقتصادية بشكل كبير لتحسين الوضع الاقتصادي لهذه الدول، وقد أجمعت نظريات التنمية الاقتصادية على أهمية الاستثمارات الأجنبية كونها من أهم المقومات لعملية التنمية الاقتصادية في أي دولة، لذلك سعى الأردن إلى خلق بيئة استثمارية ملائمة من خلال اتخاذ خطوات وسياسات لفتح أبواب الاستثمار في الأردن سواء كانت استثمارات محلية او أجنبية ومن هذه السياسات والتشريعات قانون تشجيع الاستثمار. حيث هدف قانون تشجيع الاستثمار إلى ما يلي(مؤسسة تشجيع الاستثمار):

1- خلق بيئة استثمارية ملائمة تشجع على جذب الاستثمارات.

2- تسهيل عملية إقامة المشاريع الاستثمارية من خلال تسهيل تسجيلها وترخيصها.

3- وجود جهة مختصة داخل المؤسسة مهمتها الحصول على الموافقة للمشاريع الاستثمارية من الجهات المختصة.

4- إقامة الحملات الإعلانية والترويجية للبيئة الاستثمارية في الأردن لجذب المستثمرين.

5- تقديم النصيحة للمستثمرين من قبل موظفين مختصين يعملون داخل المؤسسة.

أما فيما يتعلق بتطور متغيرات النموذج الثاني يبين الجدول (3-2) تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الموازنة العامة والتضخم ودرجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة (2011-1990)، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر شكل ما يقارب (36) مليون دينار عام 1990، وأدت حرب الخليج عام (1991) وما تبعها من عدم استقرار في المنطقة إلى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حيث شكل الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى خارج الأردن قيمة أعلى من التدفقات إلى داخل الأردن مما أدى إلى خسارة الأردن ما يقارب (8) مليون دينار من الاستثمارات الأجنبية، لينتعش الاستثمار الأجنبي مرة أخرى عام (1992) ليبلغ حوالي (28.5) مليون دينار، ثم عاد الاستثمار الأجنبي المباشر للتراجع عام (1993) ليبلغ حوالي (2.25) مليون دينار ثم بدأ بالتحسن تدريجيا ليبلغ عام (2000) أي بعد انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية حوالي (639) مليون دينار، وواصل الاستثمار الأجنبي الارتفاع ليبلغ عام (2006) حوالي(2480) ويعود هذا الارتفاع الواضح في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الوضع الأمني الذي شكل حافزا كبيرا للمستثمرين الأجانب خاصة بعد

الحرب الأمريكية-العراقية عام (2003)، ثم عاد الاستثمار الأجنبي المباشر للانخفاض ليبلغ عام (2011) حوالي (1206.5) مليون دينار وذلك لخروج كثير من المستثمرين من الأسواق جراء ماسببته الأزمة العالمية عام (2008) من خسائر لهؤلاء المستثمرين، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر نما سنويا بمعدل 0.17% خلال الفترة (1990-2011).

جدول (3-2)

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الموازنة والتضخم ودرجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة (1990-2011)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دينار) البنك الدولي	عجز الموازنة (بالمليون دينار) البنك المركزي	التضخم البنك الدولي	درجة الانكشاف الاقتصادي تم حسابه من قبل الباحث
1990	26.3	490	0.16	0.86
1991	-8.3	216	0.08	0.83
1992	28.5	670	0.04	0.84
1993	-23.4	69	0.033	0.85
1994	1.9	44	0.035	0.77
1995	9.3	15	0.023	0.81
1996	10.8	16	0.065	0.88
1997	252.6	-263	0.03	0.82
1998	217	-296	0.04	0.71
1999	110.5	-140	0.006	0.68
2000	639.2	-119	0.007	0.77
2001	191.5	-155	0.017	0.79
2002	166.7	-145	0.018	0.81
2003	382.8	-97	0.016	0.86
2004	655.7	-154	0.034	1.05
2005	1389	-977	0.035	1.17
2006	2480.8	-747	0.063	1.11
2007	1835.5	-958	0.054	1.13
2008	1978.7	-1056	0.015	1.13
2009	1698.6	-1842	-0.007	0.86
2010	1190.9	-1446	0.05	0.85
2011	1207.6	-2602	0.04	0.93

كما يبين الجدول (3-2) أن الموازنة العامة لم تشكل عجز عام 1990 حيث انه تشكل فائض بالموازنة العامة بلغ (49) مليون دينار واستمر تشكل الفائض في الموازنة العامة لغاية عام 1997 حيث أن الموازنة العامة شكلت عجزا بلغ قيمته حوالي (263) مليون دينار، وانخفض عجز الموازنة نسبيا عام 2000 ليبلغ حوالي (119) مليون دينار ويعود سبب العجز في الموازنة العامة إلى أن الاقتصاد الأردني وإيرادات الحكومة تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية بالإضافة إلى أن الإنفاق العام قد ارتفع مقارنة مع إيرادات الحكومة، حيث أن عجز الموازنة ارتفع وبشكل ملحوظ جراء الأزمة المالية العالمية عام 2008 ليبلغ حوالي (1056) مليون دينار وواصل الارتفاع حتى بلغ حوالي (2056) مليون دينار عام 2011، حيث بلغ معدل النمو السنوي لعجز الموازنة العامة (0.18%) خلال الفترة (1990-2011).

وفيما يتعلق بالتضخم فان الجدول (3-2) يبين أن نسب التضخم بالأردن شكلت نسب متذبذبة نسبيا حيث أن نسبة التضخم بلغت عام 1990 حوالي (16%) متأثرة بتوابع أزمة الثمانينات لتنخفض بشكل كبير عام 1991 حيث بلغت حوالي (8%) وواصلت نسب التضخم الانخفاض لتبلغ عام 2000 حوالي (0.7%) لتعود للارتفاع من جديد حيث بلغت هذه النسبة حوالي (6.3%) عام 2006 متأثرة بالحرب الأمريكية-العراقية وما تبعها من لجؤ للجالية العراقية للأردن مما أدى إلى ارتفاع عام في

مستوى الأسعار، ثم عادت نسب التضخم للانخفاض مرة أخرى لتبلغ (0.7-%) عـام 2009 نتيجـة الركود الاقتصادي الذي سببته الأزمة المالية العالمية وبدأ بالارتفاع تدريجيا إلى أن بلغ حـوالي (4%) عام 2011، حيث بلغ معدل النمو السنوي للتضخم (0.06-%) خلال الفترة (1990-2011).

أما بالنسبة لدرجة الانكشاف الاقتصادي فقد شكلت نسب متقاربة خـلال الفتـرة (1990-2011) كما يظهر من الجدول (3-2) حيث بلغـت نسـبة الانكشـاف الاقتصـادي (0.86%) عـام 1990 وانخفضت هذه النسبة لتبلغ في عام 2000 حوالي (0.77%) ثم بدأت بالارتفـاع متـأثرة بانضـمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية حيث بلغت هذه النسبة حـوالي (1.17%) عـام 2005 ثـم بـدأت بالانخفاض تدريجيا إلى أن بلغت حوالي (0.98%) عام 2011 متأثر بالأزمة العالمية عـام 2008، حيث بلغ معدل النمو السنوي لدرجة الانكشاف الاقتصادي (0.03%) خلال الفترة (1990-2011).

أما بالنسبة لتوزيع رؤوس الأموال الأجنبية في الأردن فان الجدول (3-3) يبين رؤوس الأمـوال الأجنبية المسجلة في المؤسسات الفردية في الأردن خلال الفتـرة (1990-2011) موزعـة حسـب القطاعات، حيث أن قطاع الصناعة شكل أعلى قيمة من الاستثمارات المسجلة في المؤسسات الفرديـة من عام 1990-2010 بنسبة تجاوزت 48% من الاستثمارات الأجنبية المسـجلة فـي المؤسسـات الفردية في الأردن واحتل قطاع التجارة المرتبة الثانية بنسبة 26% من إجمالي الاستثمارات الأجنبيـة

وجاء قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بنسبة 12% وشكل قطاع الخـــدمات نســبة لــم تتجــاوز 8%

وشكل كل من قطاع النقل وقطاع المقاولات نسب لم تتجاوز 4% و2% على التوالي.

جدول رقم (3-3)

رؤوس الأموال الأجنبية المسجلة في المؤسسات الفردية في الأردن موزعة حسب القطاعات خلال الفترة 1990-2011 (بالدينار الأردني)

القطاع	رأس المال	النسبة
خدمات	842,000	%8
نقل	415,000	%4
مقاولات	110,000	%2
صناعة	4,480,573	%48
تجارة	2,454,000	%26
زراعة	1,100,000	%12
المجموع	**9,401,573**	**%100**

المصدر : وزارة التجارة والصناعة

ملاحظة: النسب تم حسابها من قبل الباحث

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة

يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة المستخدمة، ابتـداء بالتعريفـات الإجرائيـة لمتغيـرات الدراسة مرورا بالأساليب القياسية المستخدمة لضمان مصداقية النتائج والتحقق من فرضيات الدراسـة للوصول لأهداف الدراسة.

1- التعريفات الإجرائية للمتغيرات:

متغيرات النموذج الأول:

- الميزان التجاري (NX): يعرف الميزان التجاري بأنه صافي الصادرات ويحدث العجـز في الميزان التجاري إذا كانت قيمة المستوردات اكبر من قيمة الصادرات والعكس يسـمى فائض.
- الناتج المحلي الإجمالي (Y): يعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي ويمثل الإنتاج النهـائي في اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية معينة.
- الاستهلاك (CO): الإنفاق على السلع والخدمات لتلبية الحاجات خلال فترة معينة.
- الاستثمار (I): هو توظيف الأموال في استثمارات محلية من قبل أشخاص يحملون جنسية البلد الذي أقيم فيه الاستثمار سواء كان الاستثمار عاما أو خاصا.
- سعر الصرف الحقيقي (E): عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية.

- المتغير الوهمي (DU) : متغير وهمي لبيان أثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية ويشير إلى أنه إذا كان الأردن عضو في منظمة التجارة العالمية (1) و(0) الى غير ذلك.

- **متغيرات النموذج الثاني**

- الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI): ويعرف على انه الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر. ويشار إلى الكيان المقيم (المستثمر المباشر)، والى المؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر)، (صندوق النقد الدولي)

- عجز الموازنة (df): يتمثل عجز الموازنة بوجود إنفاق حكومي اكبر من الإيرادات الحكومية.

- درجة الانكشاف الاقتصادي $(I/_Y)$: نسبة مجموع الصادرات والمستوردات الى الناتج المحلي الإجمالي.

- التضخم (In): ويعرف على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

- المتغير الوهمي (DU) : متغير وهمي لبيان أثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية يشير إلى أنه إذا كان الأردن عضو في منظمة التجارة العالمية (1) و(0) غير ذلك

2- نماذج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على نموذجيين قياسيين، الأول لاستقصاء الآثار المترتبة لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الميزان التجاري والثاني لاستقصاء الآثار المترتبة لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث يمكن صياغة هذين النموذجين على النحو التالي:

2-1 النموذج الأول:

$$NX = f(Y, CO, I, E, DU) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث أن جميع المتغيرات كما عرفت سابقا.

وقد تم استخدام هذا النموذج المبين في المعادلة رقم (1) بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة التي استخدمت هذه المتغيرات كعوامل مؤثرة في الميزان التجاري مع إضافة المتغير الوهمي في هذه الدراسة لقياس اثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الميزان التجاري.

2-2 النموذج الثاني:

تم استخدام هذا النموذج بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة والتي استخدمت هذه المتغيرات لاستقصاء أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر دون استخدام المتغير الوهمي الذي تم توظيفه للوصول لهدف هذه الدراسة، وهو التعرف على اثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتبين المعادلة رقم (2) النموذج القياسي الثاني المستخدم في هذه الدراسة.

$$FDI = f(df, {}^{I}/_{Y}, In, DU) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

حيث أن جميع المتغيرات كما عرفت سابقا

3. الاختبارات الإحصائية:

3-1 الاختبارات الإحصائية للنموذج الأول:

تم الاعتماد في التحليل على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المتعددة (Multivariable Time Series Model)، حيث تمت معالجة البيانات بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي E-views وبإجراء الاختبارات التالية:

3-1-1 : **اختبار جذر الوحدة** (Unit Root Test):

يستخدم اختبار جذر الوحدة لاختبار سكون المتغيرات في السلاسل الزمنية، فاختبار ديكي- فولر (Dickey-Fuller) من الاختبارات التي تختبر فرضية وجود جذر الوحدة كفرضية عدمية وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية مقابل الفرضية البديلة التي تشير إلى سكون السلسلة الزمنية وذلك حسب الصيغة التالية :

$$y_t = \beta\, y_{t-1} + U_t$$

ويتم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تفترض وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية والعكس للفرضية البديلة (H_1) حيث يمكن صياغة هاتين الفرضيتين على النحو التالي:

$$H_0: \beta = 1$$

$$H_1: \beta < 1$$

وعند إجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج المبينة في جدول رقم (4-1) التالي:

جدول 4-1

نتائج اختبار ديكي-فولر للنموذج الأول (Dickey-fuller)

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 1%	القيمة الجدولية عند 5%	القيمة الجدولية عند 10%
الميزان التجاري (NX)	عند المستوى	*3.012905	-2.6968	-1.9602	-1.6251
الناتج المحلي الإجمالي (Y)	عند المستوى	*3.209268	-2.6889	-1.9592	-1.6246
الاستهلاك (CO)	عند المستوى	*2.395771	-2.6889	-1.9592	-1.6246
الاستثمار (I)	عند المستوى	-0.226407	-2.6968	-1.9602	-1.6251
	عند الفرق الأول	*-2.961662	-2.7057	-1.9614	-1.6257
سعر الصرف الحقيقي (E)	عند المستوى	-0.054977	-2.6968	-1.9602	-1.6251
	عند الفرق الأول	*-3.002025	-2.7057	-1.9614	-1.6257
المتغير الوهمي (DU)	عند المستوى	0.000000	-2.6968	-1.9602	-1.6251
	عند الفرق الأول	*-2.236068	-2.7057	-1.9614	-1.6257

(*): تشير إلى رفض الفرضية العدمية على مستوى 5%

تشير النتائج في الجدول 4-1 إلى أن متغيرات الميزان التجاري (NX) والناتج المحلي الإجمالي (Y) والاستهلاك (CO) هي ساكنة عند المستوى، بينما كل من متغيرات الاستثمار (I) وسعر الصرف الحقيقي (E) والمتغير الوهمي (DU) هي ساكنة عند الفرق الأول، حيث تشير النتائج إلى أن قيم (DF) المحسوبة للمتغيرات (NX, Y, CO) بالقيمة المطلقة هي أعلى من قيمة (DF) الجدولية عند مستوياتها بالقيمة المطلقة مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تعني سكون المتغيرات الثلاثة عند المستوى. أما بالنسبة للمتغيرات (I, E, DU) فقد كانت ساكنة عند الفرق الأول حيث أن قيم (DF) المحسوبة بقيمتها المطلقة اقل من قيم (DF) الجدولية عند مستوى دلالة 5% مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية عند مستوى دلالة 5%. وبذلك فانه يتبين من الجدول السابق ان بعض المتغيرات سكن عند المستوى, بينما البعض الأخر فقد سكن عند

الفرق الاول مما ربما يشير إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات على شكل تكامل مشترك.

3-1-2 : اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول (Co-integration test) :

أشارت نتائج اختبار سكون المتغيرات إلى سكون بعض المتغيرات في مستواها وسكون البعض الأخر عند الفرق الأول، مما ربما يدل على أن هناك احتمالية كبيرة لعدم وجود علاقة تكاملية بين هذه المتغيرات. وللتأكد من ذلك تم إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ولم تظهر أية نتائج لهذا الاختبار كون بيانات الدراسة تشكل مصفوفة مفردة (Singular Matrix). ولقد تم زيادة فترة الدراسة خمس سنوات لتصبح من 1985-2011 للتخلص من هذه المشكلة وكانت النتيجة عدم ظهور أية نتائج لاختبار التكامل المشترك بسبب الحصول على مصفوفة مفردة (Singular Matrix) أيضا، وهذا ربما يدعم فكرة عدم وجود علاقة تكاملية بين هذه المتغيرات لذلك تم اللجوء إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) مباشرة كنموذج قياسي لإجراء الدراسة.

3-1-3 : اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test):

يستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تم إجراء هذا الاختبار وأظهرت النتائج وجود علاقة تبادلية بين بعض المتغيرات، بينما كانت هذه العلاقة أحادية الاتجاه بين البعض الأخر كما يظهر من الجدول (4-2) الذي يبين نوع العلاقة بين المتغيرات:

جدول 4-2

اختبار جرينجر للسببية للنموذج الأول (Granger Causality Test)

الفرضية العدمية	Fالمحسوبة	الاحتمالية	النتيجة	نوع العلاقة
NX لا يؤثر في Y Y لا يؤثر في NX	16.431 3.027	0.00017 0.07864	نقبل الفرضية العدمية نقبل الفرضية العدمية	تبادلية
CO لا يؤثر في NX NX لا يؤثر في C O	2.953 10.571	0.08291 0.00137	نقبل الفرضية العدمية نقبل الفرضية العدمية	تبادلية
I لا يؤثر في NX NX لا يؤثر في I	1.191 0.163	*0.85121 *0.33240	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	تبادلية
NX لا يؤثر في E E لا يؤثر في NX	1.819 0.132	*0.87749 *0.19617	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	تبادلية
NX لا يؤثر في DU DU لا يؤثر في NX	0.029 1.015	*0.97187 *0.38604	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	تبادلية
CO لا يؤثر في Y Y لا يؤثر في CO	8.117 1.051	0.00408 *0.37405	نقبل الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	احادية
I لا يؤثر في Y Y لا يؤثر في I	0.058 0.269	*0.94376 *0.76775	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	تبادلية
E لا يؤثر في Y Y لا يؤثر في E	0.299 0.333	*0.74540 *0.29373	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	تبادلية
DU لا يؤثر في Y Y لا يؤثر في DU	0.727 0.317	*0.49984 *0.73290	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	تبادلية
I لا يؤثر في CO CO لا يؤثر في I	0.031 0.144	*0.96944 *0.86675	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	تبادلية
E لا يؤثر في CO CO لا يؤثر في E	1.525 1.371	*0.24959 *0.28397	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	تبادلية
DU لا يؤثر في CO CO لا يؤثر في DU	0.905 0.604	*0.42542 *0.55921	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	تبادلية
E لا يؤثر في I I لا يؤثر في E	1.815 0.321	0.09382 *0.73058	نقبل الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	احادية
DU لا يؤثر في I I لا يؤثر في DU	0.108 0.856	*0.89834 *0.44600	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	تبادلية
DU لا يؤثر في E E لا يؤثر في DU	0.321 0.023	*0.73019 *0.97749	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	تبادلية

(*) : تشير إلى رفض الفرضية العدمية

NX : الميزان التجاري

Y : الناتج المحلي الإجمالي

CO : الاستهلاك

I : الاستثمار

E : سعر الصرف الحقيقي و *DU* : متغير وهمي لبيان أثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية يشير إلى أنه إذا كان الأردن عضو في منظمة التجارة العالمية (1) و(0) غير ذلك

وقد اظهر الجدول السابق أن علاقة الميزان التجاري علاقة سببية تبادلية مع جميع متغيرات النموذج الأول باستثناء متغيري الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك وذلك كما يلي:

$$NX \Leftrightarrow DU$$

$$NX \Leftrightarrow E$$

$$NX \Leftrightarrow I$$

حيث تشير $\Leftrightarrow$ إلى وجود علاقة سببية تبادلية أو ثنائية الاتجاه

بينما يشكل المتغير الوهمي الذي يمثل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية علاقة سببية تبادليـــة مع جميع المتغيرات الأخرى كما يلي:

$$DU \Leftrightarrow NX$$

$$DU \Leftrightarrow Y$$

$$DU \Leftrightarrow CO$$

$$DU \Leftrightarrow I$$

$$DU \Leftrightarrow E$$

كما وجد هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الاستهلاك والنـــاتج المحلي الإجمالي وعلاقـــة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف الحقيقي والاستثمار وذلك كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في الاستهلاك $Y \Rightarrow CO$

الاستثمار يؤثر في سعر الصرف الحقيقي $I \Rightarrow E$

حيث تشير $\Rightarrow$ إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه

4-1-3 : نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR (Vector Auto Regression):

أن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو استقصاء اثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، وبعد توضيح عدم وجود احتمالية لوجـود علاقـة تكامل مشترك بين المتغيرات يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR). والخطوة الأولـى لذلك هي تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني، والجدول 4-3 يبين عدد فترات التباطؤ الزمني الأنسـب للحصول على حد خطأ يخلو من بعض المشاكل القياسية مثل مشكلة الارتباط بين الأخطاء العشـوائية، والطريقة الأكثر استخداما لاستخراج عدد فترات التباطؤ هي من خلال استخدام بعض المعايير مثل:

- LR: (Likelihood Ratio criterion)
- FPE:(Final Prediction Error)
- AIC: (Akaik criterion)
- SC: (Schwarz criterion)
- HQ: (Hannan-Quinn criterion)

1-4-1-3: عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Criterion) :

لقد تم تطبيق معايير اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني المذكورة أعلاه، وتم الحصول على الجدول(4-3) التالي:

جدول 4-3

عدد فترات التباطؤ الزمني لمتغيرات النموذج الأول

عدد فترات التباطوء	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	1.73E+65	167.2418	167.5400	167.2923
1	116.9007*	5.58E+62	161.2895	163.3772	161.6429
2	50.57497	2.71E+61*	156.6498*	160.5270*	157.3060*

(*) : فترات التباطوء الزمني التي سيتم اعتمادها

وبما أن جميع معايير اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني باستثناء معيار (LR) تبين أن العدد الأمثل يساوي (2)، فانه لأغراض هذه الدراسة سيتم اعتماد العدد (2) كعدد لفترات التباطؤ الزمني.

3-1-4-2: **تحليل مكونات التباين** (Variance Decomposition):

يستخدم تحليل مكونات التباين من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والعائد الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى. ويبين الجدول 4-4 نتائج تحليل مكونات التباين للنموذج الأول وذلك على النحو التالي:

جدول 4-4

تحليل مكونات التباين لمتغيرات النموذج الأول

نتائج تحليل مكونات تباين NX						
الفترة	NX	CO	I	Y	DU	E
1	**100.0000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
2	**85.09827**	**2.270124**	**9.122669**	**0.571817**	**0.065117**	**2.872000**
3	**83.37963**	**2.865243**	**8.068741**	**0.768117**	**0.630875**	**4.287396**
4	**84.51428**	**2.167249**	**6.897078**	**1.962760**	**0.710578**	**3.748059**
5	**81.75071**	**3.447425**	**7.518673**	**1.777112**	**0.634556**	**4.871526**
6	**80.09458**	**4.034080**	**7.640925**	**2.268884**	**1.200749**	**4.760778**
7	**78.91316**	**4.427182**	**7.666955**	**2.647753**	**1.646703**	**4.698250**
8	**75.87586**	**6.077325**	**7.921341**	**3.455541**	**1.590841**	**5.079092**
9	**74.18906**	**6.591540**	**8.701635**	**3.645394**	**1.783018**	**5.089352**
10	**76.04762**	**5.733674**	**7.297046**	**4.818580**	**1.590455**	**4.512623**
نتائج تحليل مكونات تباين CO						
1	**82.84469**	**17.15531**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
2	**91.98541**	**5.386833**	**1.084796**	**0.002984**	**0.077923**	**1.462051**
3	**86.90393**	**5.042183**	**3.052919**	**0.117168**	**0.175955**	**4.707845**
4	**88.12966**	**4.033949**	**3.495424**	**0.121698**	**0.283752**	**3.935521**
5	**87.54932**	**3.223078**	**4.079189**	**0.281764**	**0.369691**	**4.496954**
6	**85.72498**	**4.134628**	**4.627712**	**0.234563**	**0.409571**	**4.868542**
7	**85.39749**	**4.222649**	**4.446708**	**0.191868**	**0.763397**	**4.977891**
8	**85.01003**	**4.163333**	**4.502446**	**0.157839**	**0.889180**	**5.277174**
9	**83.61182**	**5.247852**	**4.447499**	**0.274776**	**0.943904**	**5.474146**
10	**83.90974**	**5.309706**	**3.961560**	**0.238992**	**1.197881**	**5.382125**
نتائج تحليل مكونات تباين I						
1	**11.52245**	**0.070325**	**88.40723**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
2	**9.807997**	**2.484495**	**82.82203**	**4.830338**	**0.054573**	**0.000567**
3	**37.22694**	**5.288748**	**49.14255**	**2.904834**	**2.477326**	**2.959597**
4	**37.32536**	**4.842256**	**49.87738**	**2.907533**	**2.298978**	**2.748491**
5	**34.78011**	**4.555956**	**51.69035**	**2.855956**	**2.398246**	**3.719383**
6	**36.30474**	**4.410909**	**50.00059**	**2.782167**	**2.621391**	**3.880196**
7	**37.71895**	**4.534382**	**48.36136**	**2.638735**	**2.810054**	**3.936518**

8	**36.93067**	**4.466080**	**48.99053**	**2.810283**	**2.811102**	**3.991343**
9	**36.66556**	**4.461614**	**48.63275**	**2.832355**	**2.881081**	**4.526638**
10	**36.57138**	**4.396422**	**48.78954**	**2.841137**	**2.871982**	**4.529537**
نتائج تحليل مكونات تباين Y						
1	**42.64540**	**9.753805**	**9.866331**	**37.73446**	**0.000000**	**0.000000**
2	**74.71504**	**3.943852**	**5.157966**	**15.02551**	**0.172492**	**0.985142**
3	**78.13056**	**8.391347**	**4.386423**	**6.213189**	**0.106811**	**2.771670**
4	**85.45435**	**4.370056**	**3.987724**	**3.204772**	**0.428452**	**2.554651**
5	**84.92373**	**3.548921**	**5.390112**	**1.564667**	**0.271571**	**4.300999**
6	**84.14331**	**4.794375**	**5.254725**	**1.189821**	**0.327018**	**4.290746**
7	**84.81806**	**4.128477**	**4.605643**	**1.196686**	**0.784321**	**4.466807**
8	**83.47461**	**4.528215**	**5.043037**	**0.976837**	**0.762594**	**5.214711**
9	**81.83659**	**5.744883**	**4.867577**	**1.163455**	**1.018999**	**5.368494**
10	**82.63170**	**5.242673**	**4.379771**	**1.136877**	**1.349728**	**5.259252**
نتائج تحليل مكونات تباين DU						
1	**1.861968**	**3.120856**	**31.96976**	**51.32915**	**11.71827**	**0.000000**
2	**15.57903**	**2.405788**	**26.62535**	**46.19977**	**9.135049**	**0.055013**
3	**35.45215**	**2.578452**	**16.58509**	**36.68733**	**6.934860**	**1.762116**
4	**36.31046**	**1.732139**	**22.58232**	**26.25295**	**4.723331**	**8.398798**
5	**33.10715**	**1.785560**	**28.68557**	**25.27193**	**4.073427**	**7.076361**
6	**32.66294**	**3.658913**	**29.41934**	**23.99164**	**3.686322**	**6.580838**
7	**33.82941**	**4.095919**	**28.19546**	**23.38721**	**4.193815**	**6.298179**
8	**59.94983**	**1.874002**	**20.54404**	**10.64645**	**1.888110**	**5.097573**
9	**67.27940**	**4.634580**	**16.45434**	**6.533951**	**1.127209**	**3.970526**
10	**74.50274**	**3.423395**	**12.37660**	**5.406696**	**1.084755**	**3.205819**
نتائج تحليل مكونات تباين E						
1	**28.27370**	**4.305880**	**0.025584**	**0.035188**	**20.90164**	**46.45801**
2	**21.70637**	**3.729887**	**18.23835**	**0.035041**	**16.72822**	**39.56214**
3	**29.32023**	**3.376592**	**17.36669**	**0.130035**	**14.53869**	**35.26777**
4	**32.67678**	**2.805256**	**20.14746**	**1.371958**	**12.13451**	**30.86404**
5	**35.36355**	**2.391017**	**23.60178**	**1.146249**	**10.16549**	**27.33192**
6	**36.39482**	**2.872900**	**24.25128**	**1.128442**	**9.568739**	**25.78382**
7	**36.26573**	**3.041253**	**24.19886**	**1.165816**	**9.569669**	**25.75867**
8	**37.38619**	**3.160073**	**23.73280**	**1.699048**	**9.213286**	**24.80860**
9	**45.27446**	**2.642111**	**21.91443**	**1.566164**	**7.693659**	**20.90917**
10	**48.65967**	**3.305459**	**20.72861**	**1.603807**	**6.880064**	**18.82239**

فيما يتعلق بتباين الميزان التجاري (NX)، فقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات لا تفسر أي تنبؤ للخطأ في الميزان التجاري في الفترة الأولى، بينما كان الاستهلاك (CO) يفسر حوالي 3.45% من تنبؤ الخطأ في الميزان التجاري في الفترة الخامسة لترتفع هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى حوالي 5.7% في الفترة العاشرة. بينما يفسر الناتج المحلي الإجمالي (Y) ما نسبته 1.78% في الفترة الخامسة لتصل هذه النسبة إلى حوالي 4.81% في الفترة العاشرة من تنبؤ الخطأ في الميزان التجاري، وبالمقابل شكل الاستثمار (I) أعلى نسبة لتفسير تنبؤ الخطأ في الميزان التجاري حيث بلغت

في الفترة الخامسة حوالي 7.52% لتنخفض تدريجيا إلى حوالي 7.30% خلال الفترة العاشرة. كما فسر سعر الصرف الحقيقي حوالي 4.87% من تنبؤ الخطأ في الميزان التجاري في الفترة الخامسة لتنخفض إلى حوالي 4.51% في الفترة العاشرة. أما فيما يتعلق بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية (DU) فقد فسر ما نسبته 0.63% في الفترة الخامسة من تنبؤ الخطأ في الميزان التجاري لتصل هذه النسبة إلى حوالي 1.59% خلال الفترة العاشرة.

أما فيما يتعلق بتباين الاستهلاك فقد أظهرت النتائج أن الميزان التجاري يفسر حوالي 82.84% من تنبؤ الخطأ في الاستهلاك خلال الفترة الأولى لترتفع هذه النسبة لتصل إلى حوالي 87.55% في الفترة الخامسة لتعود إلى الانخفاض تدريجيا لتبلغ حوالي 83.91% خلال الفترة العاشرة، وقد فسر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حوالي 0.37% من تنبؤ الخطأ في الاستهلاك في الفترة الخامسة لترتفع هذه النسبة الى حوالي 1.20% في الفترة العاشرة.

وبالنسبة إلى تباين الاستثمار يبين الجدول أن الميزان التجاري يفسر حوالي 11.52% من تنبؤ الخطأ في الاستثمار خلال الفترة الأولى لترتفع هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى حوالي 34.78% و 36.57% خلال الفترة الخامسة والعاشرة على التوالي، بينما فسر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ما نسبته 2.40% من تنبؤ الخطأ في الاستثمار في الفترة الخامسة لترتفع هذه النسبة خلال الفترة العاشرة لتصل إلى حوالي 2.87%.

أما فيما يتعلق بتباين الناتج المحلي الإجمالي فقد فسر الميزان التجاري نسبة بلغت حوالي 42.65% من تنبؤ الخطأ في الناتج المحلي الإجمالي لترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ لتصل خلال الفترة الخامسة الى حوالي 84.92% لتنخفض هذه النسبة بشكل بسيط لتبلغ حوالي 82.63% خلال

الفترة العاشرة، بينما فسر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حوالي 0.27% و 1.35% من تنبؤ الخطأ في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترتين الخامسة والعاشرة على التوالي.

ويبين الجدول 4-4 أن الميزان التجاري فسر ما نسبته 1.86% من تنبؤ الخطأ في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ثم بدأت هذه النسبة بالارتفاع تدريجيا لتصل إلى حوالي 33.11% في الفترة الخامسة و 74.50% في الفترة العاشرة، أما بالنسبة للاستهلاك فقد فسر 3.12% من تنبؤ الخطأ في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لتنخفض في الفترة الخامسة إلى حوالي 1.79% ثم تعود إلى الارتفاع تدريجيا لتصل إلى حوالي 3.42% في الفترة العاشرة، بينما فسر الاستثمار حوالي 31.97% من تنبؤ الخطأ في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لتنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل خلال الفترة الخامسة الى حوالي 28.69% وخلال الفترة العاشرة إلى حوالي 12.38%، أما الناتج المحلي فقد فسر حوالي 51.32% من تنبؤ الخطأ في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خلال الفترة الأولى ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي لتصل هذه النسبة إلى حوالي 25.27% و 5.41% خلال الفترتين الخامسة والعاشرة على التوالي، وبالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فقد فسر حوالي 7.08% من تنبؤ الخطأ في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة الخامسة وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى حوالي 3.21% خلال الفترة العاشرة بينما لم يكن هناك أي تفسيرات لتنبؤ الخطأ في الفترة الأولى.

أما تباين سعر الصرف الحقيقي فقد أظهرت النتائج أن الميزان التجاري فسر حوالي 28.27% من تنبؤ الخطأ في سعر الصرف في الفترة الأولى لتبدأ هذه النسبة بالارتفاع لتصل في الفترة الخامسة إلى حوالي 35.36% وواصلت الارتفاع لتبلغ في الفترة العاشرة إلى حوالي 48.66%، بينما فسر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية 20.90% من تنبؤ الخطأ في سعر الصرف في الفترة الأولى ثم

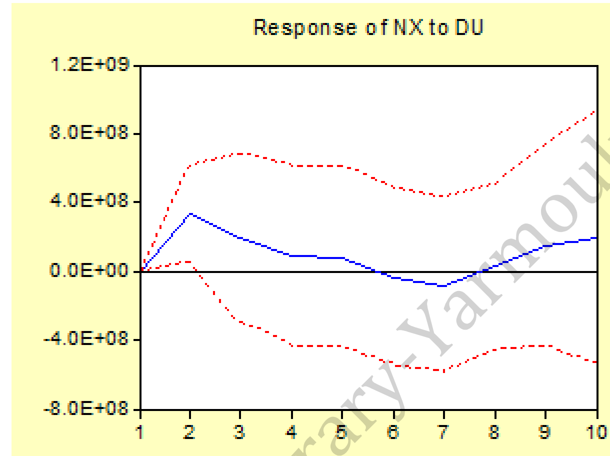
بدأت هذه النسبة بالانخفاض تدريجيا لتصل إلى حوالي 10.17% في الفترة الخامسة والـــى حـــوالي 6.88% في الفترة العاشرة.

3-1-4-3: **تحليل دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل** (Impulse Response Function):

تعنى دالة الاستجابة لردة الفعل بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة (Shocks) التي قـــد تتعـــرض لها متغيرات النموذج، كما تبين أيضا كيفية استجابة كل متغير لأي تغير عشوائي أو صدمة مفاجئة في أي متغير مع مرور الزمن. ويعد تحليل دالة الاستجابة لردة الفعـــل أداة أخـــرى مـــن أدوات تحليـــل الانحدار الذاتي المتجه (VAR) بالإضافة إلى تحليل مكونات التباين، ويوضح تحليل دالـــة الاســـتجابة لردة الفعل استجابة كل متغير لصدمة عشوائية في المتغير نفسه وصدمات عشوائية فـــي المتغيـــرات الأخرى، وسيتم التركيز في هذا التحليل على استجابة الميزان التجاري (NX) لصدمات عشوائية فـــي جميع متغيرات الدراسة.

الشكل 4-1

دالة الاستجابة الفورية للنموذج الأول (Impulse Response Function)



يوضح الشكل 4-1 أن الميزان التجاري يتأثر ايجابيا بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية (DU) لحدود فترتين زمنيتين، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى التي تنص على انه يوجد اثر ايجابي لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الميزان التجاري، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (Zhang, 2004) ودراسة كل من (Debees and Guenthner, 2005) وتتعارض مع دراسة كل من (Paulino and Thirlwall, 2004)

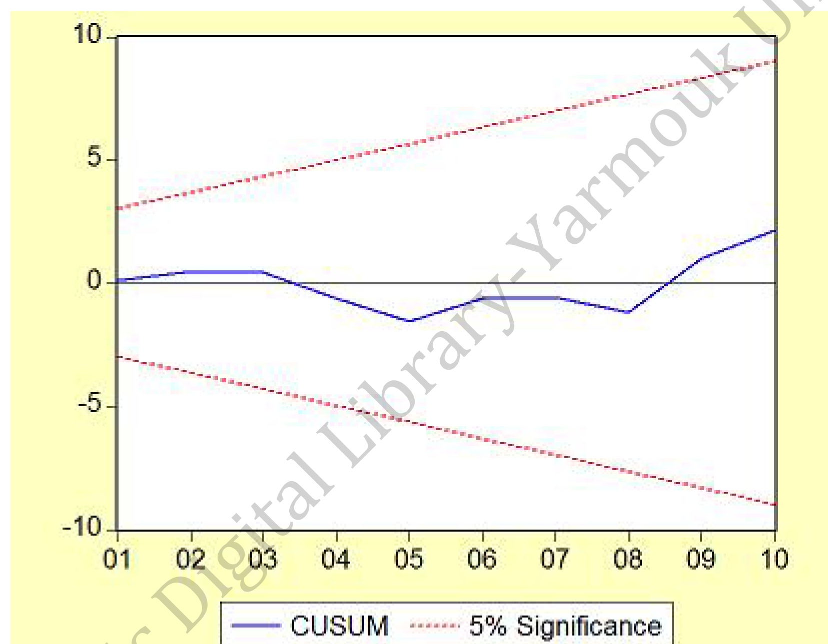
4-1-3 **اختبار الاستقرارية** (Stability test):

يعنى اختبار الاستقرارية باختبار التغير الهيكلي في تركيبة بيانات النموذج خلال فترة الدراسة كاملة، ويتم اختبار الاستقرارية عن طريق اختبار (CUSUM Test)، والشكل 4-2 الذي يبين اختبار الاستقرارية يوضح أن خط الانحدار كان داخل فترة الثقة (95%)، مما يعني استقرار معلمات الانحدار للنموذج الأول طوال فترة الدراسة، وهذا يؤكد أن فترة الدراسة ليست بحاجة إلى تقسيم إلى

فترات جزئية حيث ان بيانات النموذج الأول تتسم بالاستقرارية طوال فترة الدراسة عند مستوى دلالـــة 5%.

الشكل 4-2

اختبار (CUSUM) للاستقرارية



3-2 : الاختبارات الإحصائية للنموذج الثاني:

تم الاعتماد في التحليل على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المتعددة (Multivariable Time Series Model)، حيث تمت معالجة البيانات بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي E-views وبإجراء الاختبارات التالية:

3-2-1 **اختبار جذر الوحدة** (Unit Root Test):

يستخدم اختبار جذر الوحدة لاختبار سكون المتغيرات في السلاسل الزمنية، فاختبار ديكي-فولر (Dickey-Fuller) من الاختبارات التي تختبر فرضية وجود جذر الوحدة كفرضية عدمية وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية مقابل الفرضية البديلة التي تشير الى سكون السلسلة الزمنية وذلك حسب الصيغة التالية :

$$y_t = \beta\, y_{t-1} + U_t$$

وبذلك يمكن صياغة هاتين الفرضيتين على النحو التالي:

$$H_0: \beta = 1$$
$$H_1: \beta < 1$$

وعند إجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج المبينة في جدول رقم (4-5) التالي:

جدول 4-5

نتائج اختبار ديكي-فولر للنموذج الثاني (Dickey-fuller)

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 1%	القيمة الجدولية عند 5%	القيمة الجدولية عند 10%
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	عند المستوى	-0.494830	-2.6889	-1.9592	-1.6246
	عند الفرق الأول	-2.705501*	-2.6968	-1.9602	-1.6251
عجز الموازنة (df)	عند المستوى	2.553426*	-2.6968	-1.9602	-1.6251
درجة الانكشاف الاقتصادي (I/Y)	عند المستوى	-0.034074	-2.6889	-1.9592	-1.6246
	عند الفرق الأول	-3.646902*	-2.6968	-1.9602	-1.6251
التضخم (In)	عند المستوى	-2.115474*	-2.6889	-1.9592	-1.6246
المتغير الوهمي (D)	عند المستوى	0.000000	-2.6968	-1.9602	-1.6251
	عند الفرق الأول	-2.236068*	-2.7057	-1.9614	-1.6257

- *: تشير إلى رفض الفرضية العدمية.

تشير النتائج في الجدول 4-5 إلى أن متغيري عجز الموازنـــة (df) والتضـــخم (In) هي ساكنة عند المستوى، بينما كل من متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشـــر (FDI) ودرجـــة الانكشاف الاقتصادي (I/Y) والمتغير الوهمي (DU) هي ساكنة عند الفرق الأول. حيث تشير النتائج إلى أن قيم (DF) المحسوبة لمتغيري التضخم وعجز الموازنة كانت أعلـــى مـــن قـــيم (DF) الجدولية عند مستوياتها بالقيمة المطلقة مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدميـــة لعـــدم سكون المتغيرات. أما بالنسبة لمتغيرات الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر ودرجـــة الانكشـــاف الاقتصادي والمتغير الوهمي الذي يشير إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فقـــد كانـــت ساكنة عند الفرق الأول حيث أن قيم (DF) المحسوبة في قيمتها المطلقة اقل مـــن قـــيم (DF) الجدولية عند مستوى دلالة 5% مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية عند مستوى دلالـــة 5% والتي تشير إلى عدم سكون المتغيرات عند مستوياتها. وبذلك فانه يتبين من الجدول السابق أن

بعض المتغيرات سكنت عند المستوى, بينما البعض الأخر فقد سكن عند الفـــرق الأول، ممـــا ربما يشير إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات على شكل تكامل مشترك.

3-2-2 : **اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني** (Co-integration test) :

أشارت نتائج اختبار سكون المتغيرات إلى ســكون بعــض المتغيــرات فـــي مستواها وسكون البعض الأخر عند الفرق الأول، مما ربما يدل على أن هنـــاك احتماليـــة كبيرة لعدم وجود علاقة تكاملية بين هذه المتغيرات. وللتأكد من ذلك فقد تم إجراء اختبـــار جوها نسن للتكامل المشترك ولم تظهر أية نتائج لهذا الاختبار كون بيانات الدراسة تشـــكل مصفوفة مفردة (Singular Matrix). ولقد تم زيادة فترة الدراسة خمس سنوات لتصـــبح من 1985-2011 واستبدال متغير درجـــة الانكشـــاف الاقتصـــادي بمتغيـــر العولمـــة الاقتصادية للتخلص من هذه المشكلة وكانت النتيجة عدم ظهور أية نتائج لاختبار التكامـــل المشترك بسبب الحصول على مصفوفة مفردة (Singular Matrix) أيضا، وهـــذا دعـــم فكرة عدم وجود علاقة تكاملية بين هذه المتغيرات لذلك تم اللجوء إلى اســـتخدام نمـــوذج الانحدار الذاتي (VAR) مباشرة كنموذج قياسي لإجراء الدراسة.

3-2-3 : **اختبار جرينجر للسببية** (Granger Causality Test):

يستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تم إجراء هذا الاختبـــار وأظهرت النتائج وجود علاقة تبادلية بينما كانت هذه العلاقة أحادية بين البعض الأخر كما يظهر مـــن الجدول 4-6 الذي يبين نوع العلاقة بين المتغيرات.

جدول 4-6

اختبار جرينجر للسببية للنموذج الثاني (Granger Causality Test)

نوع العلاقة	النتيجة	الاحتمالية	المحسوبةF	الفرضية العدمية
تبادلية	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	0.49* 0.97*	0.758 0.283	df لا يؤثر في FDI df لا يؤثر في FDI
تبادلية	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	0.88* 0.42*	0.127 0.915	In لا يؤثر في FDI In لا يؤثر في FDI
احادية	نقبل الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	0.01 0.60*	6.126 0.529	I/Y لا يؤثر في FDI I/Y لا يؤثر في FDI
تبادلية	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	0.11* 0.95*	2.613 0.054	DU لا يؤثر في FDI DU لا يؤثر في FDI
تبادلية	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	0.70* 0.21*	0.359 1.721	In لا يؤثر في df In لا يؤثر في df
احادية	نقبل الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	0.01 0.64*	5.931 0.455	I/Y لا يؤثر في df I/Y لا يؤثر في df
تبادلية	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	0.67* 0.74*	0.415 0.308	DU لا يؤثر في df DU لا يؤثر في df
تبادلية	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	0.79* 0.56*	0.239 0.601	I/Y لا يؤثر في In I/Y لا يؤثر في In
تبادلية	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	0.88* 0.28*	0.125 1.384	DU لا يؤثر في In DU لا يؤثر في In
تبادلية	نرفض الفرضية العدمية نرفض الفرضية العدمية	0.12* 0.59*	2.455 0.556	DU لا يؤثر في I/Y DU لا يؤثر في I/Y

(*): تشير إلى رفض الفرضية العدمية

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن .

df : عجز الموازنة.

$I/_Y$: درجة الانكشاف الاقتصادي.

In : معدل التضخم.

DU : متغير وهمي لبيان أثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية يشير إلى أنه إذا كان الأردن عضو في منظمة التجارة العالمية (1) و(0) غير ذلك.

حيث كانت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة سببية تبادلية مع جميع المتغيرات باستثناء درجة الانكشاف الاقتصادي الذي شكل علاقة سببية أحادية باتجاه واحد مع الاستثمار الأجنبي المباشر وكانت على النحو التالي:

$$FDI \Leftrightarrow DU$$

$$FDI \Leftrightarrow in$$

$$FDI \Leftrightarrow df$$

$$FDI \Rightarrow i/y$$

حيث تشير $\Leftrightarrow$ إلى علاقة سببية تبادلية

حيث تشير $\Rightarrow$ إلى علاقة سببية أحادية

بينما يشكل المتغير الوهمي الذي يمثل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية علاقة سببية تبادلية مع جميع المتغيرات الأخرى كما يلي:

$$DU \Leftrightarrow FDI$$

$$DU \Leftrightarrow in$$

$$DU \Leftrightarrow df$$

$$DU \Leftrightarrow i/y$$

3-2-4 : نموذج الانحدار الذاتي المتجه للنموذج الثاني (VAR):

أن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو استقصاء اثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، وبعد توضيح عدم وجود احتمالية لوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، والخطوة الأولى لذلك هي تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني، والجدول 4-7 يبين عدد فترات التباطؤ الزمني الأنسب للحصول على حد خطأ يخلو من بعض المشاكل القياسية مثل مشكلة الارتباط بين الأخطاء العشوائية، ولذلك تم استخدام هنا نفس المعايير السابقة التي استخدمت في النموذج الأول.

3-2-4-1: **عدد فترات التباطؤ الزمني** (Lag Length Criterion) :

لقد تم معايير تطبيق اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني التي استخدامها في النموذج الأول، وتم الحصول على الجدول 4-7 التالي:

جدول 4-7

عدد فترات التباطوء الزمني لمتغيرات النموذج الثاني

عدد فترات التباطوء	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	5.87E+28	80.43095	80.67988	80.47954
1	94.71889	9.06E+26	76.16531	77.65891	76.45688
2	39.49119*	2.47E+26*	74.27740*	77.01567*	74.81194*

(*) : فترة التباطوء الزمني التي سيتم اعتمادها

وبما أن جميع معايير اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني تبين أن العدد الأمثل يساوي (2)، فانه لإغراض هذه الدراسة سيتم اعتماد العدد (2) كعدد لفترات التباطؤ الزمني.

3-1-4-2: تحليل مكونات التباين للنموذج الثاني (Variance Decomposition):

يستخدم تحليل مكونات التباين من اجل التعرف على مقدار التباين في المتغير والعائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه ومقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى ويبين هذا الاختبار الأثر في التغير المفاجئ في أي متغير من متغيرات الدراسة على متغيرات الدراسة الأخرى ويبين الجدول 4-8 نتائج تحليل مكونات التباين وكانت على النحو التالي:

جدول 4-8

تحليل مكونات التباين لمتغيرات النموذج الثاني

تحليل مكونات تباين FDI					
الفترة	FDI	Df	In	I/Y	DU
1	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	35.56142	14.16012	25.70746	16.09790	8.473101
3	17.08438	8.652026	54.70073	15.22350	4.339363
4	15.05526	21.88203	48.15715	11.62092	3.284644
5	14.97828	28.79235	39.33210	11.34801	5.549248
6	16.53794	36.51053	30.76205	8.928363	7.261114
7	14.69867	38.81453	27.68328	8.298569	10.50495
8	12.77787	42.66436	24.69998	9.783651	10.07415
9	11.87466	40.62047	23.82974	14.96873	8.706400
10	10.01158	36.54832	28.40751	18.46964	6.562940
تحليل مكونات تباين df					
1	3.637483	96.36252	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.909670	35.60991	29.09477	31.94970	1.435952
3	9.012134	41.34331	24.76743	23.83284	1.044292
4	6.995948	36.43220	26.23066	25.52649	4.814691
5	5.493812	44.00317	22.30094	24.50654	3.695537
6	4.394215	39.37816	26.20814	25.67223	4.347261
7	3.447648	46.51521	23.44584	23.15545	3.435856
8	2.592448	43.58940	26.43365	24.09843	3.286072
9	2.143750	49.07804	24.39391	21.66560	2.718705
10	1.763779	49.69949	23.85642	21.31489	3.365426
تحليل مكونات تباين In					
1	13.69377	11.12971	75.17653	0.000000	0.000000
2	12.96254	16.99692	69.50983	0.008438	0.522269
3	14.61384	11.56416	62.51515	10.74755	0.559298
4	25.17656	11.38094	52.36655	9.013137	2.062811
5	23.49588	11.02596	50.90852	8.140364	6.429271
6	21.83974	11.09317	52.80159	7.756999	6.508501
7	23.01269	11.05388	51.73187	7.827996	6.373570
8	26.20733	10.25719	48.63472	8.062879	6.837880

9	23.86635	8.239941	51.21767	9.907953	6.768085
10	19.88968	8.153165	55.92963	9.647458	6.380064
تحليل مكونات تباين I/Y					
1	6.959542	0.362566	59.85612	32.82177	0.000000
2	7.279492	0.446401	65.15217	24.80318	2.318752
3	8.680724	1.647017	66.97340	20.66301	2.035846
4	7.756353	10.24027	61.93617	18.30525	1.761958
5	9.454997	19.80598	52.30737	15.49911	2.932540
6	10.62676	26.62707	44.48003	12.03527	6.230868
7	9.967959	29.75130	42.60903	9.418877	8.252828
8	9.136838	31.19146	41.32104	9.396281	8.954373
9	9.032971	31.62300	38.44341	12.43428	8.466344
10	8.998769	27.03039	39.33434	17.72637	6.910128
تحليل مكونات تباين DU					
1	62.54596	0.011921	0.011190	3.112256	34.31867
2	71.71815	4.239391	10.04918	1.143822	12.84945
3	68.26987	8.154813	9.190759	4.353445	10.03111
4	55.70750	24.20736	8.254982	4.069923	7.760240
5	44.08382	39.42948	6.386310	3.801779	6.298615
6	39.57716	45.31018	4.668181	3.287388	7.157092
7	34.80880	48.01264	4.115322	4.053855	9.009376
8	30.26805	48.70191	3.434355	7.942628	9.653054
9	25.81123	46.98352	4.880234	13.54210	8.782922
10	20.66979	40.20467	13.37632	19.11545	6.633775

فيما يتعلق بتباين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) فقد أظهرت النتائج في الجدول 4-8 أن جميع المتغيرات لم تفسر أي تنبؤ للخطأ في الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الأولى، بينما يفسر عجز الموازنة (df) حوالي 28.79% من تنبؤ الخطأ في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الخامسة لترتفع هذه النسبة خلال الفترة العاشرة لتصل إلى حوالي 36.55% ، بينما يفسر التضخم (In) ما نسبته 39.33% من تنبؤ الخطأ في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الخامسة لتبدأ هذه النسبة بالانخفاض تدريجيا لتصل إلى حوالي 28.41% خلال الفترة العاشرة، ويفسر متغير درجة الانكشاف الاقتصادي (I/Y) حوالي 11.35% من تنبؤ الخطأ في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الخامسة لترتفع هذه النسبة تدريجيا لتصل خلال الفترة العاشرة إلى حوالي 18.47%، ويفسر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (DU) حوالي 5.54% من تنبؤ الخطأ في الاستثمار الأجنبي

المباشر خلال الفترة الخامسة لترتفع هذه النسبة بمعدل 1.02% خلال الفترة العاشرة لتبلغ حوالي 6.56%.

أما فيما يتعلق بتباين عجز الموازنة فقد أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر حوالي 3.64% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة ثم ترتفع نسبيا لتصل إلى حوالي 5.50% في الفترة الخامسة ثم تعود إلى الانخفاض في الفترة العاشرة لتصل إلى حوالي 1.76%، ويفسر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حوالي 3.70% من تنبؤ الخطأ في عجز الموازنة، وانخفضت هذه القيمة إلى حوالي 3.36% خلال الفترة العاشرة، بينما لم يفسر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أي تنبؤ للخطأ في عجز الموازنة خلال الفترة الأولى.

وبالنسبة إلى تباين التضخم يبين الجدول السابق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر ما نسبته 13.69% من تنبؤ الخطأ في التضخم خلال الفترة الأولى لترتفع تدريجيا لتصل إلى حوالي 23.50% في الفترة الخامسة ثم تعود للانخفاض لتصل إلى حوالي 19.89% في الفترة العاشرة، أما فيما يتعلق بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية لم يفسر أي تنبؤ للخطأ في التضخم في الفترة الأولى بينما يفسر في الفترة الخامسة والعاشرة وبنسب متقاربة وصلت إلى حوالي 6.43% و 6.38% على التوالي من تنبؤ الخطأ في التضخم.

وقد أظهرت نتائج تحليل مكونات التباين لتباين درجة الانكشاف الاقتصادي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر حوالي 6.96% من تنبؤ الخطأ في درجة الانكشاف الاقتصادي في الفترة الأولى لترتفع إلى حوالي9.45% في الفترة الخامسة لتنخفض مرة أخرى بشكل طفيف لتصل إلى حوالي 8.99%

في الفترة العاشرة، بينما لم يفسر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أي تنبؤ للخطأ في درجة الانكشاف الاقتصادي في الفترة الأولى ليفسر ما نسبته 2.93% من التنبؤ للخطأ في الفترة الخامسة لترتفع هــذه النسبة إلى حوالي 6.91% في الفترة العاشرة.

أما بالنسبة لتباين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فقد أظهرت النتــائج أن الاســتثمار الأجنبــي المباشر يفسر حوالي 62.55% من تنبؤ الخطأ في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في الفترة الأولى لتنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى حوالي 44.08% في الفترة الخامســة وتواصــل الانخفــاض لتصل في الفترة العاشرة إلى حوالي 20.67%، أما بالنسبة لعجز الموازنة فانه يفسر حوالي 0.01% من تنبؤ الخطأ في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في الفترة الأولى لترتفع هذه النسبة تــدريجيا لتصل إلى حوالي 45.31% في الفترة الخامسة لتنخفض في الفترة العاشرة إلــى حــوالي 40.20%، بينما يفسر التضخم حوالي 0.01% من تنبؤ الخطأ في الانضمام لمنظمة التجــارة العالميــة لترتفــع تدريجيا لتبلغ حوالي 6.39% في الفترة الخامسة و 13.38% في الفترة العاشرة، أما درجة الانكشاف الاقتصادي تفسر حوالي 3.11% من تنبؤ الخطأ في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في الفتــرة الاولى لترتفع هذه النسبة لتصل في الفترة الخامسة إلى حوالي 3.80% وتواصل الارتفاع لتصل إلــى حوالي 19.12% في الفترة العاشرة.

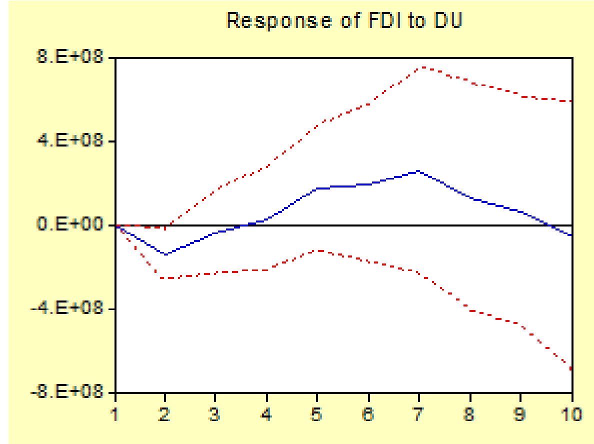
3-4-1-3: **تحليل دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل** (Impulse Response Function):

تعنى دالة الاستجابة لردة الفعل بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة (Shocks) التي قد تتعرض لها متغيرات النموذج الثاني، كما تبين أيضا كيفية استجابة كل متغير لأي تغير عشوائي أو صدمة مفاجئة في اي متغير مع مرور الزمن. ويعد تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل أداة أخرى من أدوات تحليل الانحدار الذاتي المتجه (VAR) بالإضافة إلى تحليل مكونات التباين، ويوضح تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل استجابة كل متغير لصدمة عشوائية في المتغير نفسه وصدمات عشوائية في المتغيرات الأخرى، وسيتم التركيز في هذا التحليل على استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لصدمات عشوائية في جميع متغيرات الدراسة.

الشكل 4-3

دالة الاستجابة الفورية للنموذج الثاني (Impulse Response Function)

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.



يوضح الشكل 4-3 أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر سلبيا بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية (DU) لحدود الفترة الثانية ليتحول هذا التأثير إلى ايجابي ولكن غير مقبول إحصائيا بعد الفترة

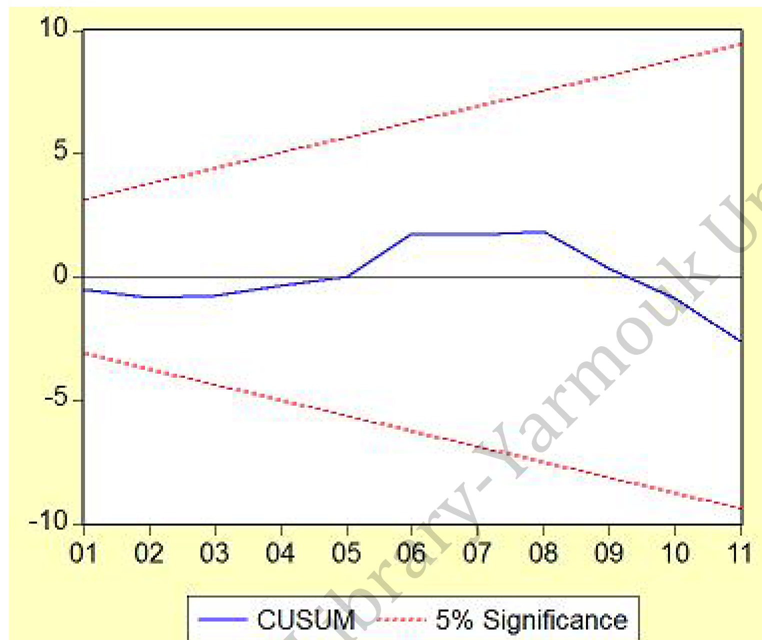
الخامسة مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان متأثرا ببداية التسعينيات بحرب الخليج مما أدى إلى تدفق الاستثمار الأجنبي إلى خارج المملكة الأردنية بكمية اكبر من الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى داخل المملكة وهذا أدى إلى الحصول على استثمار أجنبي سالب في بداية فترة التسعينيات مما جعل الاستثمار الأجنبي يتأثر سالبا خلال الفترتين الاولى والثانية، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج إلى أكثر من فترة زمنية للاستجابة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية مما يؤدي إلى رفض الفرضية الثانية للدراسة التي تنص على انه يوجد اثر ايجابي لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-1-3 **اختبار الاستقرارية** (Stability test):

يعنى اختبار الاستقرارية باختبار التغير في تركيبة البيانات للنموذج الثاني خلال فترة الدراسة كاملة، ويتم اختبار الثبات عن طريق اختبار (CUSUM Test)، والشكل 4-4 الذي يبين اختبار الاستقرارية يوضح أن خط الانحدار كان داخل فترة الثقة (95%) مما يعني استقرار معلمات الانحدار طوال فترة الدراسة، وهذا يؤدي إلى أن فترة الدراسة ليست بحاجة إلى تقسيم إلى فترات جزئية حيث أن بيانات النموذج الثاني تتسم بالاستقرار طوال فترة الدراسة عند مستوى دلالة 5%.

الشكل 4-4

اختبار CUSUM للاستقرارية



الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج :

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى استقصاء اثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على كل من الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين 1990-2011، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية تبادلية بين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والميزان التجاري، وعلاقة سببية تبادلية بين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يؤثر في كل من الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

2- عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج الأول وذلك بسبب الحصول على مصفوفة مفردة (Singular Matrix)، وكانت النتيجة نفسها لمتغيرات النموذج الثاني.

3- أظهرت نتائج الدراسة أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يفسر بشكل قليل التغيرات التي قد تحدث لكل من الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

4- يتأثر الميزان التجاري ايجابيا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، بينما يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبيا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ثانيا : التوصيات :

اعتمادا على نتائج الدراسة يمكن تحديد بعض التوصيات منها:

1- دعم الصادرات الوطنية من خلال دعم الإنتاج في كافة القطاعات لتتناسب مع المستوردات لتخفيف العجز في الميزان التجاري الأردني.

2- الترويج للسلع الأردنية في السوق الأجنبية وخاصة الدول الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية، وإقناع المستهلك في السوق الأجنبي بهذه السلع من خلال القيام بحملات ترويجية للسلع الأردنية في تلك الأسواق.

3- دعم سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال الإعفاءات الضريبية لاستقطاب استثمارات أجنبية من شأنها إدخال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الأردن وبالتالي زيادة الإنتاج.

4- توفير مناخ ملائم للاستثمار من شأنه جذب استثمارات أجنبية تتناسب مع البيئة المهيئة لهذا الاستثمار عن طريق إزالة كل العقبات والمعوقات أمام رؤوس الأموال الأجنبية.

المراجع

المراجع العربية:

1- البنك المركزي الأردني تقارير سنوية لسنوات مختلفة.

2- البنك المركزي بيانات احصائية سنوية (1990-2011).

3- البنك الدولي، بيانات احصائية ، (http://www.albankaldawli.org/)

4- الزهراني، بندر بن سالم (2004)، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

5- السيريتي، محمد احمد (2009)، التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، مصر.

6- الفواز، تركي والنيف، خالد والشواوره، اكرم (2006)، الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن، بحث غير منشور، جامعة البلقاء التطبيقية-كلية الزرقاء الجامعية، الاردن.

7- الكفري، مصطفى العبدالله (2010)، الاقتصاد السوري وافاق المستقبل، الندوة الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق-سورية.

8- الموقع الرسمي مؤسسة تشجيع الاستثمار، (http://www.jordaninvestment.com/)

9- حسين، وجدي عمر (1994)، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الثانية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية – مصر.

10- حشيش، عادل أحمد وشهاب، مجدي محمود (2003)، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة–مصر، بيروت–لبنان.

11- دائرة الاحصاءات العامة، (http://www.dos.gov.jo)

12- داود، حسام وأبو خضير، أيمن والهزايمة، أحمد وصوفان، عبدالله (2002)، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن.

13- صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات ميزان المدفوعات 1993.

14- عبد العظيم، حمدي (1996)، اقتصاديات التجارة الدولية ، الطبعة الثانية ، مكتبة زهراء الشرق ، طنطا – مصر.

15- عبد الرزاق، محمود (2010)، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر.

16- عز العرب، مصطفى محمد (1987)، النظرية البحتة في التجارة الدولية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة–مصر.

17- عوض، طالب محمد(1995)، التجارة الدولية (نظريات وسياسات)، الطبعة الأولى، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان-الأردن.

18- قابل، محمد صفوت(2008)، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر.

19- موقع منظمة التجارة العالمية، http://www.wto.org/

20- وزارة التجارة والصناعة الاردنية، (http://www.mit.gov.jo/)

21- يونس، محمد (1986)، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت–لبنان.

المراجع الأجنبية:

1- Debees, Mohamed. A and Guenthner, Joseph F (2005) GATT-WTO Creates Trade Opportunities for Egyptian Agribusiness, Journal of International Food & Agribusiness Marketing, Vol. 19(1), P. 37 .

2- El-Agraa, M. Ali (1989), International Trade, Fukuoka University, Japan, published by Macmillan, London, P. 90 .

3- Hanh. P. Thi hong (2011), Does WTO Accession Matter for the Dynamic of Foreign Direct Investment and Trade?, Economics of transition, vol. 19, pp. 255-285.

4- Grening, Steffen and Busse, Mathias (2011), Assessing the Impact of Trade Liberalization: The Case of Jordan, University of Bochum, Hamburg Institute of International Economics, pp. 1-31.

5- Grimwade, Nigel (2000), International Trade New Patterns of Trade, Production and Investment, Second Edition, South Bank university, Published by Routledge, London and New York, P. 30 .

6- Kojima, kiyoshi (1978), Foreign Direct Investment, Croom Helm, London.

7- Nawafleh, Abdullah (2011), World Trade Organization Law and Investment Relationship: Jordan Perspective, Transnational Dispute Management, vol.8, no.3 .

8- Paulino, Amelia. S and Thirilwall, A. P (2004), The Impact of Trade Liberalization on Exports, Imports and Balance of Payments of Developing Countries, The Economic Journal, 114 (February), F50–F72, P. 50 .

9- Root, Franklin. R (1994), International Trade and Investment, University of Pennsylvania, USA, Published by International Thompson Publishing, P.110 .

10- Rutherford, L. Thomas and Tarr, G. David, (2010), Regional Impacts of Liberalization of Barriers against Foreign Direct Investment in Services: The Case of Russia's Accession to the WTO, Review of International Economic, PP. 30-46.

11- Walmsley, L. Terrie, Hertel, W. Thomas and Ianchovichina, Elena, (2006), ASSESSING THE IMPACT OF CHINA'S WTO ACCESSION ON INVESTMENT, Pacific Economic Review , PP. 315 – 339.

12- Zhang, Hong (2004), The Impact of China's Accession to the WTO on its Economy: an Imperfect Competitive CGE Analysis, International Economic Journal, Vol. 18, pp. 119–137.

Abstract

This study aims to investigate the impact of Jordan's joining to the World Trade Organization (WTO) on both, the balance of trade and foreign direct investment in Jordan during the period of (1990-2011). Several tests have been used in the study; Dickey Fuller test of time series stillness, Co-integration Test to find the complementary relationship between variables, and Vector Auto-regression model (VAR) to reach the goal of the study. Results of the study indicated that Jordan's joining to the WTO has positively affected the trade balance and negatively affected foreign direct investment. The study recommended to support and promote Jordanian exports to improve the trade balance, support foreign direct investment policies, and provide a favorable foreign investment's climate to attract effective capital investments to Jordan.